

اقتصاد

عصام شلهوب

المدير العام للشؤون العقارية: مكننة الخدمات وهدفنا محاربة الفساد والسمرات والرشاوى

تستكمل المديرية العامة للشؤون العقارية مسيرتها نحو المكننة والتحديث. وهي اطلقت لهذه الغاية ثلاث خدمات الكترونية جديدة تضعها بين ايدي اللبنانيين، مقيمين ومغتربين، لتسهيل عليهم اتمام المعاملات العقارية والاطلاع على سير معاملاتهم ورسومها القانونية. هذه الخطوة تهدف الى الحد من السمرات والرشاوى في الدوائر العقارية، وتوفير الوقت على اصحاب المعاملات

تضع هذه المبادرة بين ايدي المعنيين في لبنان او الاغتراب كل المعطيات المرتبطة بالصحيفة العقارية، وبامانات السجل العقاري ودوائر المساحة، وتتيح لهم تتبع وملاحقة الاجراءات التي يحتاجون اليها على هذا الصعيد. في هذا السياق، اوضح المدير العام للشؤون العقارية جورج معراوي لـ"الامن العام" انه تم اطلاق ثلاث خدمات الكترونية في العام المنصرم ساهمت في اضافة الشفافية على عمل الدوائر العقارية، وتخفيف الاعباء عن كاهل المواطنين في متابعة معاملاتهم.

■ اطلقت اخيرا خدمة الكترونية جديدة لتنضم الى سلسلة خدمات اطلقت العام الماضي. ماذا تعني هذه الخطوة، وما هي اهدافها؟
□ اطلقت المديرية العامة للشؤون العقارية في العام المنصرم ثلاث خدمات الكترونية ساهمت في تعزيز الشفافية وتخفيف الاعباء عن المواطنين في متابعة معاملاتهم العقارية، وهي تتضمن الاتي:
• الصحيفة العقارية: خدمة مدفوعة بسيطة وسريعة ودقيقة وموثوق بها، تستخدم بطريقة امنة وبكل سهولة من اي مكان وفي اي وقت، متاحة لجميع المواطنين، المغتربين والمستثمرين، تمكنهم من الاطلاع على قيد الصحيفة لاي عقار.
• متابعة المعاملة: خدمة مجانية متاحة على مدار الساعة تمكن من معرفة وضع المعاملة والمستندات الناقصة في حال وجدت، وتحدد المرحلة التي وصلت اليها المعاملة مع نسبة الانجاز، مع اسماء الموظفين، وذلك لتعزيز الشفافية.

التلاعب بالقيود، وتوقف عمليات التزوير والاحتيال التي قد تطرأ؟
□ اجمالا الموظف لا يتلاعب بالقيود. نسبة 99% من عمليات التزوير عبر وكالات مزورة تتم في الخارج واحيانا في الداخل، كانت تطلب بموجبها سندات بدلا من ضائع، وعند تقديم الطلب تدخل الى قيودنا. هذا حصل في الماضي. اما اليوم، ووفق الخدمة الجديدة، فعندما تدخل معلومة بدلا من ضائع الى سجلات القيود تقوم هذه الخدمة بارسال تنبيه الى صاحب العلاقة عبر هاتفه الخليوي او بريده الالكتروني لتعلمه بتقديم الطلب، وبالتالي يستطيع اتخاذ القرار المناسب عبر الاتصال المباشر، او بتوكيل شخص لمتابعة القضية.

■ هل يتمتع الموقع الالكتروني بالحماية الكافية لمنع قرصنته؟
□ نحن نملك ضمانا لجهة حماية الموقع وعدم امكان القرصنة، والا لم نكن لنطلقه الى العلن. المواطن يدخل الى النظام عبر مرآة، والموقع موجود في مكان اخر، والمعلومة كذلك تظهر عبر المرآة نفسها. لذا فان عملية الدخول الى النظام مباشرة امر صعب للغاية.

■ تحديد الحد الادنى للرسوم المتوجبة على المواطن كيف تتم، ووفق اي معايير؟ وهل تخضع للمراقبة؟
□ الخدمة الجديدة التي اطلقت تتعلق باوامر القبض. اصبح في امكان المواطن معرفة كلفة الرسوم الفعلية للمعاملة، ما يتيح له مقارنة ما يدفعه كرسوم متوجبة وبين ما يدفعه فيما لو كلف احدا لمتابعة معاملته. هذا الاجراء يؤمن الشفافية المطلقة في اتمام المعاملة.

■ كيف يمكن المقارنة بين الرسوم المتوجبة وما يدفعه المواطن لاتمام معاملته؟
□ عملية المقارنة تتم بعد ان يكون المواطن قد



المدير العام للشؤون العقارية جورج معراوي.

دفع متوجباته. لانه عندما يريد اجراء معاملة في الدوائر العقارية يصدر عن النظام امر قبض بالرسوم لتسديدها، اما في الصندوق او في المصرف. عندما نتسلم الايصالات تسير المعاملة بشكل طبيعي ومعلومات هذه المعاملة تدخل الى النظام. لذلك يمكن المواطن الاطلاع على الرسوم الرسمية القانونية. بهذه الطريقة يتمكن من المقارنة بين ما يتوجب عليه وما دفعه. مثال ذلك هناك من يدفع مئة ليرة لاجراء معاملته ورسومها لا تتجاوز 10 ليرات، اذا هناك فرق مقداره 90 ليرة، لذا على المواطن الانتباه. اذا ما اراد مراجعة الادارة فنحن على استعداد لاستقباله، او عليه مراجعة الشخص المعني. الغاية من هذه الخدمة زيادة في الشفافية ومكافحة الفساد، وللتأكيد على اننا على تماس مع جميع المواطنين.

■ ماذا عن الربط بالادارات الباقية لتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالمعاملات؟
□ هناك ربط مع ادارة الضرائب التي تحصل على المعلومات المتعلقة بها. نعمل على الربط ايضا مع مديرية الاحوال الشخصية في وزارة الداخلية لضبط عملية التلاعب بالاسماء، ومعرفة ارقام البطاقات، والتأكد من سلامة الهوية الشخصية ومن الصورة الملتصقة. اهمية الخطوة تكمن في ضبط التزوير وتفعيل الداتا التي نملكها واستكمال نواقصها، ما يسمح لنا بامتلاك "داتا" صحيحة مئة في المئة.

■ هل تم ربط كل الدوائر العقارية بهذه الخدمات؟
□ تم ربط جميع امانات السجل العقاري بنظام المكننة المركزي، وتستفيد منه كل الامانات. النظام هو الذي يزود المراكز المعلومات المطلوبة.

■ ما هي النتائج التي تحققت منذ اطلاق الخدمات الالكترونية؟
□ نتائج الصحيفة العقارية التي اطلقت منذ حوالي سنة، سجلت مدخولا بقيمة 167 مليون ليرة. مع رمزته فان له دلالات عدة. منها اولا ان هذا المدخول جاء من دون اي اعلان، وثانيا ارتفاع وتيرة الطلب على الصحيفة يزداد شهريا

انطلاقا من ايمان المواطن بهذه الخدمة وثقته بها. وتوفير الوقت والجهد والاعصاب لان هذه الخدمة باتت متوافرة لديه.

■ كيف تتم عملية الدفع؟
□ بواسطة البطاقة المصرفية "اونلاين".

■ ومن لا يملك هذه البطاقة ماذا يفعل؟
□ ليس هناك من وسيلة اخرى الا الدفع في الصندوق مباشرة، لكن نسبة الذين يملكون هذه البطاقة جيدة جدا.

■ ما هي قيمة الرسوم المتوجبة؟
□ خدمة الاطلاع على الصحيفة رسمها 8500 ليرة.

■ وهل كان هذا الرسم موجودا في السابق؟
□ لم نكن نستوفي رسما على الاطلاع لان العملية كانت محصورة ببعض الاشخاص. لكنها اليوم اصبحت في متناول الجميع، والرسم هو جزء بسيط جدا. لم توفر هذه الخدمة سابقا اي ايراد للدولة، بينما اليوم اصبحت مجدية، واتفق زيادة قيمتها اكثر.

■ ماذا عن الافادة العقارية؟
□ متاحة للجميع.

■ الا تشملها سرية المعلومات؟
□ لا ابدأ. الافادة العقارية تسمح لمن سيشتري اي عقار بمعرفة الوقوعات الموجودة عليه. وقد اصحت اليوم في متناول الجميع الكترونيا، وهي تشمل العمليات العقارية بيعا وشراء وحتى تسجيلها، وهدفها تسهيل العمل وتسريعه، علما انها موثوق بها تماما.

■ كيف يمكن الدخول الى موقع الشؤون العقارية؟
□ يمكن الاطلاع على الخدمات العقارية الالكترونية من خلال الموقع الالكتروني www.kc.gov.lb، وعلى التطبيق الخليوي الخاص بالمديرية LRC.